

تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية

خلال فترة 1990-2017

Evaluation of monetary policy instruments and their role in achieving growth An analytical study during the period 1990-2017

أ.د. شليل عبد اللطيف

أ. بن عزة إكرام

جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

chelil.abdellatif@gmail.com

benazza.ikram@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/08/21

تاريخ الاستلام: 2018/06/09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي، خصوصا في فترة الإصلاحات النقدية التي شهدتها الجزائر باستخدام مقاربة تحليلية. ثم محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية الدولية على تطوير أدوات السياسة النقدية لتجنب صدمات الخارجية، فبالنسبة للسياسة الاقتصادية الجزائرية شهدت نوعين من إصلاحات الأولى إصلاحات مرتبطة بالمؤسسات الدولية، والثانية إصلاحات ذاتية متعلقة بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وذلك من أجل مساعدتها في رسم سياساتها النقدية ودعم وتيرة النمو الاقتصادي، ويتضح من خلال الدراسة أن استجابة أدوات السياسة النقدية المدعومة بالإصلاحات في النهوض بالقطاع المصرفي هو بمنح الاستقلالية للبنك المركزي واستعمال الأدوات الغير المباشرة.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة النقدية؛ الإصلاحات النقدية؛ الجزائر؛ قانون النقد والقرض 10/90؛ سياسات التكيف الاقتصادي.

Abstract :

The aim of This study is to assess the monetary policy instruents in Algeria during the period 1990-2016 and their ability to achieve economic growth,using an analytical approach. Then, we try to assess the efforts of international financial institutions to develop monetary policy instruments. Regarding the Algerian economic policy, there were two types of reforms: first, reforms related to international institutions, and reforms related to the liberalization of interest rates by the issuance of a law Cash and Loan 90/10. The study shows that The response of monetary policy tools supported by the monetary reforms is to provide independence for the central bank and the use of indirect instruments.

Key Words: Algeria, Economic Adjustment Policies, law Cash and Loan90/10, monetary policy instruments, Monetary Reforms.

JEL Classification: E52, E58, G2.

*مرسل المقال: بن عزة إكرام (benazza.ikram@yahoo.fr).

المقدمة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها والتي تحرص على استخدام أدواتها بما يحقق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي. ومع تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمصرفي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فإن هذه البرامج تحرص على إعادة التوازن ودفع عجلة النمو انطلاقاً من معالجة السياسات النقدية والمصرفية الداخلية من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية، وإعادة الاقتصاد الجزائري إلى حالة الاستقرار وتخفيف النمو من خلال تطبيق بعض الإصلاحات النقدية وهي تحرير أسعار الفائدة.

ومما سبق تتمحور معالم إشكالتنا حول مدى استجابة أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو في ظل برامج الإصلاحات الهيكلية والنقدية التي شهدتها الجزائر خلال فترة 1990-2017؟ حيث يمكن الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية

- ما المقصود بالسياسة النقدية؟

- ماهي أهم الإصلاحات النقدية والبرامج الهيكلية المطبقة في الجزائر؟

- ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية بالجزائر؟

- وكيف يمكن تقييم مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وسعياً للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- الإصلاحات النقدية وبرامج التعديل الهيكلي لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي.

- استجابة أدوات السياسة النقدية للإصلاحات المطبقة في دعم النمو في الجزائر .

أهمية البحث: يهدف البحث إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو في ظل الإصلاحات النقدية والبرامج الاقتصادية التي شهدتها الجزائر دون إغفال دور المؤسسات المالية في ضبط المسار النقدي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق أهداف التالية:

- التطرق إلى أهم الإصلاحات النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري؛

- تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر؛

- توضيح أهم البرامج الاقتصادية الموجه لدعم النمو خلال فترة الإصلاحات.

منهجية الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بأسلوب تحليلي باعتباره مناسب لاستعراض السياسات النقدية المتبعة وأهم الإصلاحات التي شهدتها خلال فترة الدراسة.

الخوّر الأول عموميّات حول السياسة النقدية:

1. مفهوم السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

1.1 تعريف السياسة النقدية: يعرفها الاقتصادي **J.P.Patat** (1986) على أن السياسة النقدية عموماً ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (Patat, 1986 p 277).

كما تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمّية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على مستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني (Jacquemin, 1999, p. 430).

2.1 مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو إجمالي الدخل الوطني (GNI) Gross National Income بما يحقق الزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية 2000 ص 51).

2. فعالية السياسة النقدية في النظريات النقدية:

إن دراسة وتقييم فعالية السياسة النقدية على المتغيّرات الاقتصادية وبالأخص على النمو الاقتصادي كانت محل نقاشات الاقتصاديين حول مكانة النقود حيث يكمن هذا الاختلاف في المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه النقود على الاقتصاد. إذ يعتقد الكنتزيون أن للنقود تأثير قليل في المدى القصير في حين يؤكد النقديون أن للنقود تأثير كبير جداً في المدى القصير وتكون حيادية في الأجل الطويل هذا الاختلاف أفرز عدة اتجاهات حول فعالية السياسة النقدية إلى حين ظهور مذهب ثالث بزعمارة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية والأدوات المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

فالمقصود بالفعالية وتأثير السياسة النقدية هو تحقيق النمو الاقتصادي ومضمونها هو التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي أمثل والمحافظة على استقرار الأسعار والكفاؤة تقتضي إيجاد معدل لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي الذي يسمح بارتفاع هادئ في مستوى الأسعار.

حيث انطلق التحليل الكلاسيكي بفكرة أن النقد لا يعدّو أن يكون أكثر من مجرد جسر تعبر من خلاله السلع المتبادلة وأنه في نهاية الأمر يتم تبادل السلع ببعضها البعض، أي دفع السلع مقابل الحصول على سلع الأخرى أي هي المنتجات بذاتها وهو ما يعبر عنه بقانون المنافذ مثلما ذكره الاقتصادي جون بابتست ساي **Jean Baptiste Say** 1990 والمعروف بقانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب خاص به) ويعني أن المشروعات ينتاجها للسلع والخدمات تتحصل على مداخيل في شكل أجور وأرباح وفوائد؛ التي تساوي تدفق قيمة كل هذه

السلع والخدمات واستخدام هذه المداحيل التي تولد تدفقا للطلب يغذي من جديد عملية الإنتاج (موسوي، 1993 ص 272). وحول دورها في عملية النمو تؤكد النظرية الكلاسيكية على ضرورة الادخار كشرط مسبق لعملية الاستثمار وأن التوسع النقدي ماهو إلا وسيلة لنقل الموارد الحقيقية من الحائزين السلبيين لها إلى الأفراد والمؤسسات المستثمرة وبذلك فإن الادخار يعتبر العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل (القطابري، 2010 ص 73).

وفي التحليل النقدي (فريدمان): لقد أعطى النقديون أهمية كبيرة لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية حيث يعتبرون أن عرض النقود لا بد أن يتماشى مع معدل النمو باعتباره العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بصفة أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) (بوزعرور، 2015 ص 145).

في التحليل الكينزي يرى كينز أن النقود إضافة لكونها وسيلة للمبادلة فهي وسيلة مخزن للقيمة وأنها تتأثر بسعر الفائدة لذلك يقوم الأفراد في تغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة وبذلك فإن الكينزيون يرون أن النقود لها تأثير ضعيف وفضلون السياسة المالية في تحقيق النمو لذلك فإن كينز لا يشترط المدخرات كعملية مسبقة لتحقيق النمو بل يرى الاستثمار العنصر الأساسي من خلال سعر الفائدة التي تعتبر قناة لنقل آثار السياسة النقدية للمغريات الحقيقية والتحكم في كمية المعروض النقدي (أفاسم، عبان، 2016، ص 18).

ووفقا للنهج الكينزي الجديد الذي يمثله نموذج IS-LM، يتم نقل الصدمات النقدية إلى القطاع الحقيقي من خلال سعر الفائدة التي تعتبر القناة المتميزة، وحسب (Chandavarkar, 1971, pp 48-112) أن تحديد معدلات بالمستويات المناسبة يضمن الاستثمار المطلوب في الحجم والتكوين ووفقا له، يجب أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة لتحفيز الاستثمار وبالتالي يؤثر على الإنفاق والإنتاج الكلي من خلال المضاعف.

وفيم يخص نظرية التوقعات الرشيدة Sargent 1972، Lucas 1970 أوضحت أن الأسعار والأجور ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة للأفراد في مستوى الأسعار Sargent من خلال نموذج أثر التوقعات الرشيدة على الناتج ومستوى التوظيف حيث أكد أن فعالية السياسة النقدية الهادفة من قبل السلطات إلى زيادة الناتج وتخفيض معدل البطالة في حال عدم توقع الأفراد للزيادة المفاجئة في العرض النقدي سياسة توسعية مفاجئة أما في حال توقع الأفراد تلك الزيادة فإن السياسة النقدية تكون عديمة الجدوى ويقتصر دورها على ارتفاع الأسعار لذلك ركز أصحاب التحليل الكلاسيكي الجديد باهتمام بالادخار والاستثمار على حد سواء كونهما يلعبان دورا

حاسما في عملية النمو وكذلك يرى ضرورة تنظيم كمية النقود من خلال الائتمان المصرفي والإصدارات النقدية بالشكل الذي يشجع على الادخار النقدي من خلال أسعار الفائدة (القطابري، 2010، ص 73). وتختلف الآراء حول فعالية السياسة النقدية بين الاقتصاديين، مما أدى إلى عدد كبير من الدراسات والتحليلات الاقتصادية، في معرض الحديث عن آثار السياسة النقدية على النمو، بحيث يستخدم البعض نهجا قصير الأجل وغيره من النهج الطويل الأجل. ولكن النتيجة النهائية هي أن هذه السياسات يجب أن توفر حلوًا لمشاكل النمو، وبصفة أدق نحن ندرك أن الأدلة المؤيدة في تحديد العلاقة ليست ساحقة أي أن الأدلة تختلف من حيث فترات العينة، والمنهجية، وظروف الاقتصادية والمتغيرات.

المحور الثاني الإصلاحات النقدية والبرامج الهيكلية في الجزائر:

وتتضمن إصلاحات مرتبطة بالهيئات الدولية وإصلاحات مرتبطة بقانون النقد والقرض 10-90 : وتعتبر سنة 1990 سنة فارقة في تاريخ النظام النقدي بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة التحرير المصرفي ومنح استقلالية بنك الجزائر وتعزيز دورة في الاستقرار النقدي.

1. السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي):

لقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أسفرت على اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989-1994 ثم اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998: وتقدم مؤسسات المالية الدولية برامج التثبيت التي يمكن تحقيقها من خلال إجراءات تمس خاصة السياسة النقدية غير أن البرامج التي يقدمها البنك الدولي وصندوق والمدعمة بالقروض والإعانات للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل مجموعة من الشروط الإلزامية حيث يتعين على الدول المستفيدة من البرامج تطبيقه حتى تحصل على الدعم والمساندة بالقروض الممنوحة.

الجدول 01: "يوضح شروط برامج الإصلاحات وأهم النتائج المستخلصة"

أهم النتائج المحققة	شروط البرامج
<p>- رفع معدل إعادة الخصم من 7.5 إلى 10.5 وأستمر في الارتفاع إلى أن بلغ 15% في سنة 1994 بغية تأطير القروض وضبط التوسعات التضخمية</p> <p>- فع سعر الفائدة من 5% إلى 8% من أجل جذب الادخارات</p> <p>- ارتفاع الكتلة النقدية M2 سنة 1989 إلى 1990 بنسبة 11.32 % ثم 21.3 % ثم 22.66 % سنة 1993</p> <p>- إرتفاع معدل التضخم 9.3% سنة 1989 إلى 16.7 % سنة 1990 ثم استمر في الارتفاع 22.8 % ثم 31.2 %</p> <p>- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20 % ، والتخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة للقروض تحظيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.</p>	<p>- تحصلت الجزائر على 200 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الأولى وعلى 400 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الثانية وفيما يخص الاتفاقية الثالثة تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة</p> <p>- وأهم الشروط المطبقة:</p> <p>1- مراقبة توسع الكتلة النقدية</p> <p>2- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار</p> <p>3- تحرير أسعار الفائدة، وضع سقف على الائتمان المحلي</p> <p>4- منح الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية في تسيير وإدارة السياسة النقدية</p> <p>5- تبني استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية</p>
وأهم النتائج المسجلة في إطار اتفاقية التمويل الموسع	- شروط اتفاقية التمويل الموسع
<p>- انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9.8% سنة 1998 نتيجة لانخفاض معدل التضخم إلى 5% سنة 1998.</p> <p>- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1% سنة 1998.</p> <p>- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5% سنة 1998.</p> <p>- معدل السيولة 38.6% في سنة 1995 و36.6% في سنة 1996.</p>	<p>بالنسبة اتفاقية التمويل الموسع قد حدد مبلغ الاتفاقية بـ: 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر ومن شروطه.</p> <p>- الاستقرار النقدي.</p> <p>- إرساء نظام الصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة</p> <p>- إنشاء مكاتب الصرف.</p> <p>- دعم تحرير التجارة الخارجية والسماح بالتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإعادة هيكلة الضريبة الجمركية.</p>

المصدر: - النشرة الإحصائية سبتمبر 2008.

- بوزعور عمار، (2015)، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الكلية، حالة الجزائر، القرطبة للنشر والتوزيع.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2002, pp1-17

من خلال النتائج المحققة يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر إثر برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي تمكنت إلى حد بعيد من بلوغ أهدافها الكمية بصورة تدريجية، ولكن رغم الإنجازات السابقة فإن الجزائر لم تتمكن بعد من تخفيض مستويات البطالة التي ما تزال تشهد ارتفاعاً كبيراً وكذا رفع مستويات النمو الاقتصادي التي ما تزال ضعيفة.

2. السياسة النقدية ضمن قانون النقد والقرض 1990-10

تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاح الفعلي والاعتراف الأساسي بالاستقلالية البنك المركزي وبيان لأهمية النظام البنكي في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إدراج إصلاحات عميقة أبرزها تحرير أسعار الفائدة. وبموجب هذا القانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 تم ضبط المسار الحقيقي والصحيح للنظام النقدي والمصرفي وإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض وأستند هذا القانون على مجموعة من الأسس المتمثل في (لطرش 2013 ص 344-346):

- فصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: أي القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي مخطط بل على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءً على الأوضاع النقدية.

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القروض إذ لم يعد يتميّز بالتلقائية والسهولة بل أصبح يخضع إلى شروط.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليقتصر دورها يقتصر في تمويل الاستثمارات العمومية وفتح الباب أمام النظام البنكي ليصبح منح القروض من اختصاصه ولا يخضع لقواعد إدارية وإنما للحدوى الاقتصادية للمشاريع.

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وألغي بذلك تعدد مراكز السلطة النقدية وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية، وهي مجلس النقد والقرض حيث جعل هذا القانون سلطة نقدية وحيدة تضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة من أجل تحقيق أهداف النقدية الموجودة في الدائرة النقدية والتحكم في تسيير النقدي والنمو الاقتصادي ليتفادى التعارض بين الأهداف النقدية (مدوخ، وصاف، 2005، ص 08-09).

النتائج (الطاهر، 2013، ص 4):

- ويزترب عن هذه المبادئ مجموعة من النتائج أهمها: ترافق صدور وتطبيق قانون النقد والقرض بإدخال جملة من إصلاحات الهيكلية ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات في طائفتين إصلاحات متعلقة بالأسعار وأخرى متعلقة بالأسواق.
- محاولة الإحاطة بظاهرة التضخم وتثبيت الأسعار 1989 بإرجاع الاقتصاد إلى توازنه عن طريق التأثير في الكتلة النقدية إما بإتباع سياسة نقدية توسعية.
- تحرير معدلات الفائدة الذي تم على مرحلتين رئيسيتين فقد تم البدء بتحرير أسعار الفائدة الدائنة ماي 1990 ليتم الانتقال إلى تحرير معدلات الفائدة المدينة التي جرى بشكل تدريجي وقد تم الانتهاء من لتحرير الكامل لمعدلات الفائدة المدينة في سنة 1995.

• فيما يخص الفئة الثانية: السوق النقدية التي أتى تكريسها لتأسيس دور الآليات النقدية في ضبط الوضع النقدي العام للاقتصاد الوطني، وتم تأسيس السوق النقدية في عام 1989 ولكن تأطيرها وفقا لقواعد قانون النقد والقرض تم إدخالها في سنة 1991 نظام بنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية.

• تأسيس سوق الصرف بين البنوك في 1995 نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 الذي تزامن مع تخفيف القيود في تحديد سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية ودعم التوازن الداخلي والنمو يضفي المزيد من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية إتجاه تحقيقي النمو والتنمية الاقتصادية.

ونظرا للإصلاحات العديدة التي شهدتها الساحة الاقتصادية ظهرت عيوب وثرعات في التشريعات الخاصة بقانون النقد والقرض ما أدى إلى ظهور اختلالات مزعجة مما استلزم إجراء تعديلات لاحتواء الأوضاع وتصحيح مسار التطبيق والتشريعي لقانون النقد والقرض حيث خضع هذا القانون إلى ثلاثة تعديلات: الأولى بموجب رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001. والذي حمل بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ثم صدور الأمر رقم 03-11 المؤخر في 26 أوت 2003 وأهم ما جاء فيه إلغاء عهدة المحافظ توسيع الصلاحيات النقدية لبنك الجزائر في إدارة القرض والنقد والصرف تحديد الأهداف النقدية فيما يتعلق بتكوين الكتلة النقدية وتوفير أفضل الشروط لتحقيق النمو والاستقرار الداخلي القانون 01-04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية بـ 2.5 مليار دج للأولى و500 مليون دج للقانون رقم 02-04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك الجزائر والقانون 03-04 الصادر في 2004/03/24 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية (معوشي، بوعمامة، 2008 ص8).

المحور الثالث تقييم أدوات السياسة النقدية بالجزائر:

إن إدارة السياسة النقدية التي قام بها بنك الجزائر هي الحفاظ إجمالاً على استرجاع السيولة وضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:

1- الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـ 24.5% انطلاقاً من تاريخ 15 ديسمبر 2001.
- استعمل الاحتياطي الإلزامي في 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة وتم رفع الاحتياطي إلى 6.45%.

أدرج الأمر 11-03 الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة؛ وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 6% وبقيت ثابتة إلى سنة 2005؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 20.46% من السيولة المسترجعة؛ و يحدد الاحتياطي الإجباري حسب المادة 05 انه لا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي 15% ويمكن أن تساوي 0% (الجريدة الرسمية العدد 27 ص38، مارس 2004). إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008، 2009 ثم في سنتي 2010 و 2011 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من من خلال الرفع التدريجي لنسبة احتياطي القانوني والإجباري وهي تبلغ حالياً 12% وذلك وفقا لتعليمية رقم 02- 2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتمة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية ويمكن رفع هذه النسبة لامتناس جزء من حجم السيولة الغير الموظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عليه أثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية (مدني، 2017، ص261).

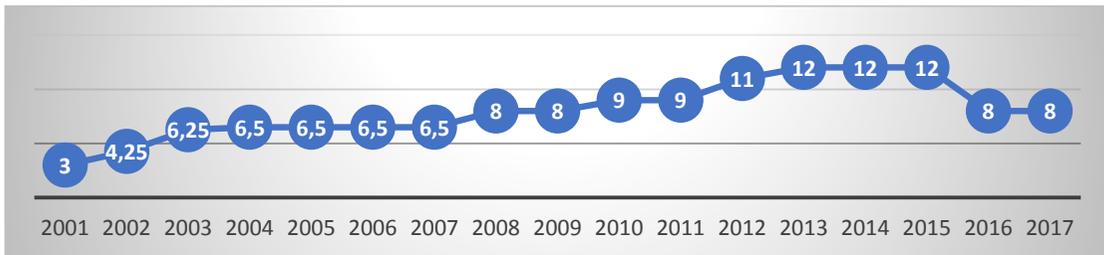
جدول 02: "تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة 2001-2017"

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	8
الاحتياطي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الإجباري	9	9	11	12	12	12	12	12	12

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17 ماي 2012 ص 09.

النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 40 ديسمبر 2017 ص 17.

الشكل 01: "تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة 2001-2017"



المصدر من إعداد الباحثان.

2- تقنية إعادة الخصم: تنص المواد 2-3-4-5-6-7-8 من نظام رقم 16-03 المؤرخ في 28 جويلية سنة 2016 يتم النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فبراير 2015 على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، ويتم توضيح ذلك فيما يأتي: المادة 02: يمكن بتك الجزائر أن يقبل خصم السندات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة، لا سيّما:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدّتها سنة واحدة
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدّتها بين سنتين وخمس سنوات
- السندات الممثلة للقرض الوطني

لا تقبل السندات العمومية متوسطة الأجل للخصم إلاّ إذا كانت مدّة استحقاقها المتبقية تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات وقد شهد معدل إعادة الخصم تغييرات ويمكن أن نتميّز مرحلتين بعد صدور قانون النقد والقرض:

1.2 المرحلة الأولى 1990-1997: في هذه الفترة تعدى 10% وتميّز بالارتفاع وتبعه البنك بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة مع ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 ثم انخفض في حدود 11% نهاية 1997

2.2 المرحلة الثانية 1998-2004: حيث عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا منظما بلغ أدنى قيمة له سنة 4% وهذا يبيّن مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان ويظهر أثر هذه الأداة من خلال السيطرة على حجم الودائع وقدرة البنوك على خلق الائتمان من جهة ثانية الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات عن طريق أداة إعادة الخصم وتمويل الجهاز المصرفي (بطاهر، 2006، ص 70). ويبقى احتمال الرجوع إلى إعادة تمويل من قبل بنك الجزائر متوقعا مع انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 بعبارة أخرى، يجب أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية وينتظر من البنوك أن تؤدي دورا بالغا خاصة في تمويل الاقتصاد يجب تعويض العجز المسجل في الادخار على الاستثمار عبر تعبئة الموارد الموجودة في أسواق رؤوس أموال سيّما السوق النقدية والمالية (تقرير بنك الجزائر، 2015، ص 57).

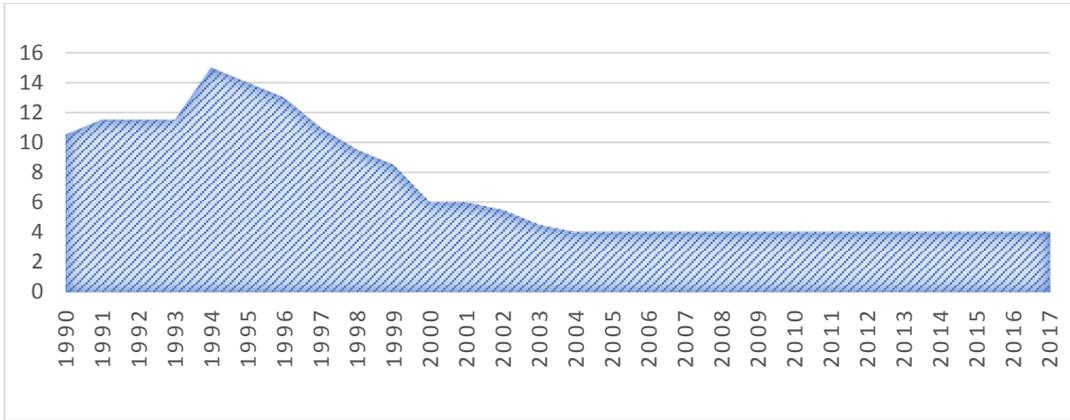
الجدول 03: "تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 1990-2017"

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل الخصم	10,5	11,5	11,5	11,5	15	14	13	11
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 إلى 2017
معدل الخصم	9,5	8,5	6	6	5,5	4,5	4	4

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 24 ديسمبر 2013، ص 17-19.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 40 ديسمبر 2017 ص 17.

الشكل 02: "تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 2001-2017"



المصدر: من إعداد الباحثان.

3. عمليات السوق المفتوحة: سمح قانون النقد والقرض باستعمال أي بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وتمت أول عملية لسوق المفتوحة 30 ديسمبر 1996 والمتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدر بـ 14.94%.

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة تقنيات:

1.3 العمليات النهائية وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء وبيع نهائي في سوق السندات المقبولة وتأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) وتقام هذه الإعلانات عن طريق الإعلانات عن المناقصة (الجريدة الرسمية، 2009 ص 20).

2.3 تقنية الأخذ بالسيولة صدرت التعليمات 2002/02 في 11 أبريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتنص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يري فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الآتية في أجل يقدر بـ 2 سا بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 سا أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة أن تتم في أي وقت يرغبه بنك الجزائر. وإعتباراً من سنة 2002 أصبحت السوق البنينة للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك حيث دفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق بنك الجزائر إلى التدخل ابتداءً من أبريل 2002 بواسطة أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يُعيّنه، واستطاع البنك استرجاع 1100 مليار طيلة 2009 (بلدغم، 2012، ص 116) وكذلك وفي ظرف فائض في السيولة وقام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتنص السيولة تدريجياً إلى 1350 مليار دينار، وبإدخال في شهر جانفي 2014 آلية امتصاص لستة أشهر في 2015، كما أدى الانخفاض القوي لسعر البترول المتزامن مع العجز المعترف في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى انخفاض السيولة المصرفية من 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832,6 مليار دينار نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33% (تقرير بنك الجزائر السنوي 2015 ص 141) .

3.3. التسهيل الخاصة بالوديعة: استعملت الوديعة المدارة بالفائدة كأداة غير مباشرة السياسة النقدية تم إدخالها سنة 2005 من قبل بنك الجزائر وتمثل العملية بإيداع في 24 سا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع من سحب السيولة معتبرة من النظام المصرفي من تطبيقها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011 (التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص 178)

4. الأدوات المباشرة (الكيفية):

ونذكر أهم ما اعتمده السياسة النقدية في الجزائر في هذا الشأن:

- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كميّة إعادة الخصم من جانب البنوك؛
- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية؛
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة الخصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات؛
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك (مدني، 2017، ص 261).

• وما يتعلّق بالسياسة النقدية الراهنة فوفق التعليمات 02/09 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة فنجد المادة 10 تنص على بلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى البنك الجزائر الأدوات السياسة النقدية التالية عمليات إعادة الخصم والقرض الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة.

الخوّر الرابع: تقييم النمو الاقتصادي بالجزائر:

شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقاً لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد إصلاحات النقدية مدعماً بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركزت على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي.

1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004): (بوابة الوزير الأول أفريل 2005 ص 06 – 07):

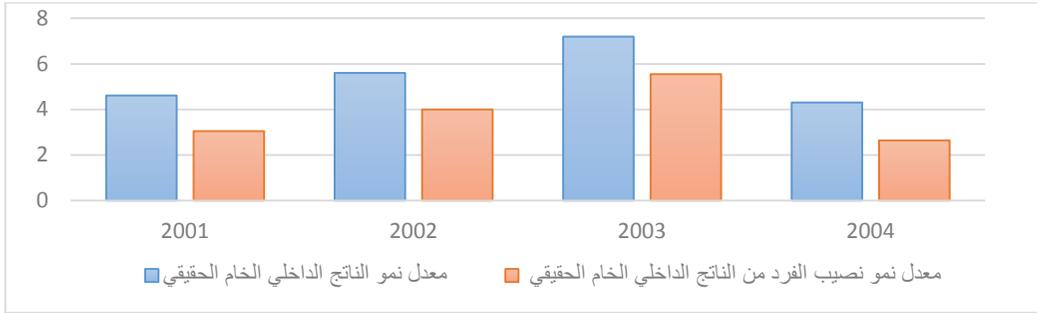
تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنوياً وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004. خصص لهذا البرنامج مبلغاً قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية (خاطر وآخرون 2016 ص 3).

الجدول 05: "بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو"

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3.04	3.99	5.55	2.64

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>)

الشكل 03: مؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي



المصدر من إعداد الباحثين.

2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4203.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة (2005-2009) : يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكتملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيم.

المضاعفة من خلال الناجو الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية (مسعودي، 2017، ص220).

الجدول 06: "يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009"

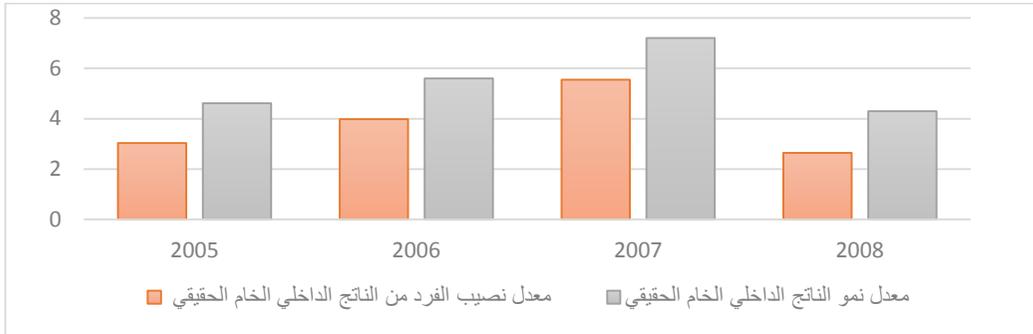
المؤشرات	2009	2008	2007	2006	2005
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	1.60	2.00	3.40	1.70	5.90
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	-0.35	0.54	1.53	-0.05	4.16

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي : (<http://data.albankaldawli.org>)

نميز من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أنه شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60% سنة 2009، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج

الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16 كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0.35 - % سنة 2009.

شكل 04: "مؤشرات النمو الاقتصادي"



المصدر من إعداد الباحثين.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014) (ملحق بيان السياسة العامة 2010 ص 38):

هو إستراتيجية مكتملة مع البرامجة السابقة ويهدف إلى تحديث الإقتصاد وخلق التوازن ورصدت ضمن هذا البرنامج 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص قيمة 1566 مليار دينار موجه للتنمية الاقتصادية و360 مليار دينار للحد من البطالة.

الجدول 07: "يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2010-2014"

المؤشرات	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3.47	2.70	3.30	2.80	3.30
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	1.31	0.55	1.16	0.73	1.56

المصدر: بيانات البنك الدولي : (<http://data.albankaldawli.org>)

تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47 % كأقصى قيمة لها سنة 2014 ، ومعدل 2.70 % كأدنى قيمة لها سنة 2013 . بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56 % كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55 % سنة 2013؛

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 (مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ص 10-16):

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 تحت

عنوان صندوق تسيير العمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019 وتتمحور أهداف البرنامج كتالي: منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات ترقية وعصرنة الاستثمار والفلاحة والسياحة وتوسيع النسيج الصناعي ترقية النمو والتشغيل وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها .

● تفعيل سوق الإقراض وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي وسيتم إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي وتحديد سياسة تواكب التي يتم التعامل بها على المستوى الدولي وستعكف الحكومة على حشد كل الوسائل: الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة وهي تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، تنوع الاقتصاد إلى جانب منظومة بنكية فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق.

● بلوغ نمو قوي للنتاج المحلي الخام بمستوى نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

● استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة ومناصب العمل.

● إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة. وترافق هذا البرنامج مع الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول على أدنى مستوياته حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و2018.

الجدول 08 : "يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2015-2017"

المؤشرات	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3.76	3.3	2.2

المصدر: بيانات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>)

5. النموذج الجديد للنمو (مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ص 1-45):

والتي تتمثل بمجموعة من المراحل والأهداف الأساسية: المسار المتواصل للنمو، مضاعفة حصة الصناعة، عصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي، تنوع الصادرات، وتمثل مراحل النموذج: مرحلة الإقلاع (2019-2016)، مرحلة الانتقال (2020-2025) ومرحلة الاستقرار (2030-2025).

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في: الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتحفيز على إنشاء المؤسسات، واستكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال.

أما الإصلاحات لمواجهة الأزمة فتتجسد من خلال: حشد التمويل الداخلي غير التقليدي: إدخال التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 (الجريدة الرسمية العدد 57، ص4) والمتعلق بقانون النقد والقرض يتمحور مضمون هذا التعديل من خلال المادة 45. ومن شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بالاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، من أجل مواجهة عجز الميزانية. فيما يخص عصرة النظام البنكي: سيبقى التركيز منصبا على استكمال الإصلاحات البنكية والمؤسسات المالية وذلك قصد تحسين فعاليتها ومردوديتها وتنافسيتها بفضل: تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط البنكي؛ مع مواصلة عصرة منظومات الدفع؛ وتعزيز أنظمة المعلومات بمستوى المعايير الدولية المعمول بها؛ تعزيز عرض المنتوجات البنكية المكيفة مع احتياجات وطلبات الزبائن بما فيها الإئتمان الإيجاري والمنتوجات المالية التي تدعى إسلامية.

الخاتمة:

لقد أثبتت الدراسات النظرية والتجريبية حول الدور المحوري للسياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- لقد طبقت الجزائر خلال الفترة 1995-1998 برامج إصلاح بشكل مباشر من طرف المؤسسات المالية الدولية وبعد انتهاء الفترة تعهدت الجزائر بمواصلة نفس النهج من الإصلاحات فقد ضمت هذه البرامج قانون النقد والقرض ، برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، لذلك فإن البرامج المدعومة والسياسات المرتبطة بها هي في مجملها حزمة من أفكار برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي مزيج من سياسات نقدية وسياسات مالية لدعم النمو، وهي مستندة بالأساس إلى عدة مدارس اقتصادية التي كان يسيطر عليها النقديين في الفكر المعاصر، ضمن الإصلاحات النقدية ثم تعززت بالنهج الكينزي لتحفيز الطلب في إطار الإنعاش الاقتصادي.
- وهنا تبرز استجابة أدوات السياسة النقدية المدعومة بالإصلاحات في النهوض بالقطاع المصرفي بمنح الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري ونحو استعمال الأدوات الغير المباشرة بتفعيل كل من أداتي معدل إعادة الخصم الذي قدر بـ

4% سنة 2013 ، ومعدل الاحتياطي الإجباري الذي حدد بـ 12% في ماي 2013 في ظل غياب أو تفعيل جزئي لأداة السوق المفتوحة وذلك راجع لقلة المعاملات في كل من السوقين النقدي والمالي.

● التوصيات: تعتبر الأدوات المذكور من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة وضبط الكتلة النقدية لكن ينبغي تعزيز العمل بالأدوات الغير المباشرة وتوفير التعديل المناسب لظروف السيولة المتغيرة من خلال - عودة العمل بأدوات إعادة التمويل، مع عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية وعمليات إعادة الخصم. - السيطرة على ظروف السيولة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل. ولدعم هذا النهج، يحتاج بنك الجزائر إلى تعزيز قدراتها على التنبؤ بالسيولة وإدارتها، بالتنسيق مع الخزينة.

قائمة المراجع:

- أقاسم. قادة، عبان. شهرزاد، (2016) الأثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 7.
- بطاهر. علي (2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر .
- بلدغم. فتحي، (2012) مكينزمات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه جامعة تلمسان.
- بنك الجزائر (2011) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي من سنة 2011 نوفمبر .
- بنك الجزائر (2015) ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي من سنة 2015 نوفمبر.
- بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2015) تقرير السداسي الأول، نوفمبر.
- موسوي، ضياء مجيد، (1993)، الاقتصاد النقدي دار الفكر، الجزائر.
- لطرش. الطاهر (2013)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 344-346.
- بوزعرور. عمار (2015)، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 145.
- لطرش. الطاهر (2013)، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، نظرة تقييمية مداخلية في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة بتاريخ تقييم 13 ماي 2013.
- المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها جريدة رسمية عدد 53.

- المادة 93 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقض والقرض ج ر، عدد 16.
- القطابي. محمد ضيف الله، (2010)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية "نظرية- تحليلية- قياسية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- عجمية. محمد عبد العزيز، ناصف. إيمان عطية، (2000)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية.
- مدني. حسيبة، (2016) دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- مدوخ. ماجدة، وصاف. عتيقة (08-09 مارس 2005)، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات الاقتصادية مداخل في إطار المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.
- معوشي. بوعلام، بوعمامة. نصر الدين، (11-12 مارس 2008)، السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح المصرفي في الجزائر المواصفات والتقييم، مداخل في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات العالمي.
- نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 تحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، ج ر عدد 27.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، أفريل 2005 ص: 06 - 07. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015)
- خاطر. طارق وآخرون، (2016)، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية أوراق عمل في إطار الملتقى الدولي، الجزائر.
- مسعودي. زكرياء، (جوان 2017) تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> (12/08/2015)
- مخطط عمل الحكومة التنفيذي، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.

- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، سبتمبر. من خلال الموقع :
www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions
 - **Chandavarkar**, (1971) Some aspects of interest rate policies in less developed Economies: The experience of selected Asian countries», IMF Staff Papers, 18,(1), March, pp.48-112.
 - Patat. J.P,(1986) Monnaie, Institutions financières et Politique monétaire, Ed Economica, Paris.
-